EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية

ورقة سياسات حول

كيف يمكن لسياسات الحماية في البيئة المدرسية

أن تعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية

للتعليم

إعداد
السيد مسعد عبد الجواد الألفي
أخصائي أول تعليم

EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

مقدمة:

إن التعليم حق إنساني للجميع دون تمييز, أكدت عليه كل القوانين المعنية بحقوق الإنسان, فكما أن التعليم يمثل بوابة التنمية ويؤصل لنهضة المجتمعات والشعوب ويعمل على تقدمها؛ فالتعليم يلعب دورًا لا يمكن تغافله في أمن واستقرار المجتمعات, ويعزز العدالة الاجتماعية, ويعمل على تحقيق الكرامة الإنسانية.

وتأسيسًا على ما سبق, فإن التعليم يمثل أحد أهم محور من محاور أهداف التّنمية المستدامة التي وضعتها منظّمة الأمم المتّحدة وصدقت عليها الدول, ويشكّل التعليم الهدف الرّابع المتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" كما أنه يتكامل مع الأهداف الأخرى بما في ذلك الهدف الثّالث والمتعلّق بضمان الصّحة الجيّدة والرّفاه. ويرتبط الهدف الرابع ويتكامل بإنفاذ الحقوق الأخرى. وعلى هذا, يكون التعليم منفعة عامة وليست منة من أحد للأفراد جميعهم ومنطلق أساس لتحقيق أنسنة الإنسان, وتحقيق التنمية المستدامة, والمساواة بين الجنسين, وتحقيق المواطنة والتوجه للمواطنة العالمية التي تبنى على المسؤولية والحوكمة.

تنطلق هذه الورقة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إعلان إنشيون المنتدى العالمي للتربية 2015 التعليم بحلول عام 2030 : نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050، إطار مراكش 2022 ، قمة التعليم التحويلي نيويورك 2022 ، الكتاب الإحصائي السنوي للوزارة 2022 /2023.

هذه الورقة تلقي الضوء على ضرورة العمل على تفعيل سياسات الحماية في البيئة المدرسية وأن تُعزَّز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم، فتفعيل سياسات الحماية في البيئة المدرسية بشكل عام وأهمية تعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم بشكل خاص وستتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه تفعيل سياسات الحماية في البيئة المدرسية وأن تُعزَّز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم، وكذلك اقتراحات للتغلّب على تلك التحديات.

أولاً - السياق وتحليل المشكلة:

جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2018) أن الكفايات اللامعرفية (Soft -skills) تعد مقياسًا وعاملاً محددًا لنجاح العمل المهني وتنفيذه بنسبة80%, وتبقى للكفايات المعرفية أو التقنية نسبة20%فقط, في القرن الحادي والعشرين.

تنهض الأمم بتطور أجهزتها التعليمية, فالتربية الفاعلة هي أساس تنمية العنصر البشري, وبالمعرفة والممارسة يسهل الولوج في عالم الرقمنة والتطور التقني. ومما لا شك فيه أن الاستثمار في البشر وبناء الإنسان يعود بالنفع على الفرد والمجتمع, ويحقق التنمية واستدامتها؛ وبالتالي ترتفع مستويات المشاركة التي تلقي بظلالها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؛ ومن هنا فقد عقدت الأمم الآمال على جودة النظم التي تُتيح لسياسات الحماية في البيئة المدرسية تعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم من أجل التنمية؛ فالمستقبل ملك أولئك الذين يفكرون بشكل جماعي وينمون ذكاء تفاعليا. لهذا, فإن تعلم العيش المشترك والتعاون مع الآخرين يمثل اليوم أحد التحديات الكبرى التي ينبغي أن تواجهها التربية بالنظر إلى ما يعيشه العالم المعاصر من صراع وعنف يقوض الأمل في تقدم البشرية وتآخيها[1].

[1]د. أحمد أوزي،2017, كفايات التعليم والتعلم للقرن الحادي والعشرين, مطبعة النجاح الجديدة, الدار البيضاء.

EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

أرقام وبيانات حول النظام التعليمي في مصر:

"النظام التعليمي في مصر من أكبر النظم التعليمية في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يستوعب التعليم قبل الجامعي أكثر من 25 مليون و 49 الف طالب موزعين على أكثر من 60 ألف مدرسة تضم أكثر من نصف مليون فصل، ويقوم على تعليمهم ما يقرب من 1.3مليون مدرس وإداري؛ لذلك مسح البيئة الداخلية والخارجية لوزارة التربية والتعليم أمراً مهماً بالنسبة لعملية التخطيط الاستراتيجي، ويمكن تقسيم العوامل الداخلية إلى مواطن قوة ومواطن ضعف وتشمل تحليل الوضع الراهن والمركز التنافسي، كما يمكن تقسيم العوامل الخارجية الي فرص وتهديدات وهي الى تؤثر على المنظومة التعليمية بالإيجاب لمعالجة الضعف او بتحليل المخاطر والتهديدات المحتملة لتجنب حدوثه.

تعمل جمهورية مصر العربية بالعمل على الوصول لأفضل ترتيب بجودة التعليم، وهذا يتم وفقَ مجموعة من الخطط التعليمية الحديثة التي يتم العمل عليها واتباعها باستمرار. وقد أوضحت وزارة التربية والتعليم أن إجمالي المتسربين على مستوى الجمهورية بلغ حوالي 112 ألف طالب خلال عامي 2019- 2020 ، منهم 29724 ألف طالب بالمرحلة الابتدائية وبلغ إجمالي عدد الذكور 17794 وإجمالي الإناث 11930.

وقد بلغ إجمالي المتسربين في المرحلة الإعدادية 82456 ألف طالب متسرب، وبلغ إجمالي الطلاب الذكور عدد 34159 ألف طالب متسرب مقابل 48297 ألف طالبة متسربة.

تفعيل سياسات الحماية في البيئة المدرسية وتعزيز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم يجعلنا نتوقف عند الممارسات الحقيقية وإلى أي مدى تتحقق الحماية للطلاب في المدرسة، وهناك مجموعة من التساؤلات يجب أن نتوقف عندها تتمثل في:

1. إلى أي مدى تتوفر الحماية في البيئة المدرسية في ظل كثافة الفصول وأعداد الطلاب؟
2. هل يتم تنمية كفايات المعلمين/ ات وبخاصة الاختصاصي النفسي والاجتماعي للقيام بمهامهم في الحماية؟
3. لماذا يزداد العنف المدرسي بأشكاله المختلفة وما دور الإدارة المدرسية في ذلك؟
4. هل يتم مراعاة النوع الاجتماعي بشكل فاعل لتوفير الحماية داخل المدرسة؟
5. هل لائحة الانضباط المدرسي تتميز بالعدالة والمساواة والإنصاف وتشمل كل أطراف العملية التعليمية؟
6. هل تم التوافق على لائحة الانضباط المدرسي بعد إخضاعها للحوار المجتمعي وأصحاب المصلحة؟
7. ماذا عن التنمر والتحرش وكيف تكون الوقاية منهما قبل إنفاذ العقوبة؟
8. كيف يمكننا توفير بيئة مدرسية آمنة وتعزيز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم؟

لائحة النظام والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي والتعليق عليها:

طالعتنا جريدة المصري اليوم الإلكترونية بتاريخ 21/9/2023 بلائحة النظام والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي "بحرص وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والعمل على توفير كافة السبل والمقومات التي تضمن إقامة عام دراسي جديد منضبط وناجح تكون أهم مخرجاته طالب منضبط متعلم واعى مثقف ولعل ابرز الادوات التي تعتمد عليها الوزارة في سبيل تحقيق ذلك هو وضع لائحة النظام والانضباط المدرسي" وقد قسمت المخالفات بها إلى مستويات مخالفات المستوى الثالث: والتي تتناول:

أولا- العنف اللفظي ضد الطلاب: وتدرج المعالجات حتى نصل إلى فصل الطالب مدة لا تتجاوز أسبوعًا.

ثانيًا- العنف البدني ضد الطلاب: وتدرج المعالجات حتى نصل إلى فصل الطالب مدة لا تتجاوز أسبوعين أو نقله إلى مدرسة أخرى.

ثالثًا - التعدي اللفظي من الطالب أو ولى الأمر على العاملين بالمدرسة : تدرج المعالجات حتى نصل إلى تحويل الطالب لنظام المنازل واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ولي الأمر المخالف.

رابعًا- التعدي بدنيا من الطالب أو ولى الأمر على العاملين بالمدرسة: تدرج المعالجات حتى نصل إلى نقل الطالب إلى مدرسه أخرى خارج الادارة واتخاذ الاجراءات القانونية حيال ولى الأمر.

خامسًا - سلوكيات إيذاء الذات: تدرج المعالجات حتى نصل إلى فصل الطالب لمدة لا تتجاوز أسبوعين.

سادسًا- المساس بالسيادة الوطنية : تدرج المعالجات حتى نصل إلى اتخاذ ما يناسب تنميه قيم الولاء والانتماء.

سابعًا - الانحرافات الاخلاقية: تدرج المعالجات حتى نصل إلى قرار نقله إلى مدرسة أخرى.

ثامنًا- السرقة والاستيلاء على ممتلكات الغير: تدرج المعالجات حتى نصل إلى قرار فصل الطالب لمدة لا تتجاوز أسبوع وإرجاع المسروقات..

تاسعًا- قيام الطالب أو ولى الأمر بترويج إشاعات عن المدرسة : تتدرج المعالجات حتى نصل إلى قرار فصل الطالب لمدة لا تتجاوز أسبوعين واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ولي الأمر.

وتتضح من الوهلة الأولى أن لائحة النظام والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي هي لائحة عقابية بالدرجة الأولى وقد تكون مناسبة صدورها من الأصل تزامنها مع مجموعة من التعديات من الطلاب وأولياء الأمور - في فترات سابقة - على المعلمين وإدارة المدرسة، وهذا ليس مبررًا أن تصدر اللائحة بهذا الشكل العقابي في حين أن المدرسة في كنه إنشائها أنها منوطة بالتربية والحماية وإعداد الطلاب للمستقبل، ورغم أن اللائحة تناولت قضايا النوع الاجتماعي وبخاصة في التنمر والتحرش الجنسي إلا أنها أولت الاهتمام بالفعل وتغافلت عن الإيماءات والإشارات،

لم تتناول اللائحة للحماية والوقاية من الوقوع في هذه المخالفات ما يجعلنا نتساءل عن فاعلية دور الاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي لتحقيق الحماية والأمن والسلامة داخل المدرسة، وأيضًا لم تتناول المعلم/ة بلائحة جزاءات مناسبة عند التجاوز مع الطلاب أو أولياء الأمور، إضافة إلى أن هذه اللائحة لم يدر حولها حوارًا مجتمعيًا مناسبًا لإقرارها أين أصحاب المصلحة من (الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المدني...)؟

ثانيًا - أهم التحديات التي تواجه سياسات الحماية في البيئة المدرسية وتعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعيةوالثقافية للتعليم:

هناك تحديات كثيرة تواجه سياسات الحماية في البيئة المدرسية وتعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم يمكن تفصيلها كالآتي:

1. مرحلة رياض الاطفال:

أ - مرحلة رياض الأطفال تمثل الجانب الوقائي للحماية في البيئة المدرسية وغرس القيم والمساواة بين الجنسين، غير أنها غير إلزامية ورغم جهود الدولة المبذولة في التوسع فيها؛ فنجد أنه ينخفض معدل الالتحاق برياض الأطفال، مع وجود التفاوتات الواسعة النطاق بين المحافظات وبخاصة في صعيد مصر والقرى الأكثر احتياجًا وتهميشًا.

ب - لا يستطيع النظام التعليمي استيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية المؤهلة للالتحاق برياض الأطفال، وذلك بسبب عدم إتاحة فصول مجهزة، ومعلمي رياض أطفال تكفي لاستيعاب هذه الأعداد.

ج - عدم توفير فرص الإعداد المدرسي الذي يتحقق عبر الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال، وما يصحب ذلك من تفاوت بين الريف والمدن. مما يؤثر هذا الوضع في تعريض الأطفال غير الملتحقين برياض الأطفال إلى مخاطر الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي بدون اكتساب المهارات التأسيسية التي تكفل لهم تحقيق العيش في بيئة مدرسية آمنة تتصف بالعدالة والمساواة والإنصاف وهذا ما يشير إليه الدستور المصري.

2. مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام والفني:

أ- ارتفاع معدلات كثافة الفصول وبالتالي تهددسياسات الحماية في البيئة المدرسية وتتعرض جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم للخطر وتقل فرص التعلم.

ب - عدم توافر اختصاصيين اجتماعيين واختصاصيين نفسيين يتناسب مع كثافة الفصول وأعداد الطلاب.

ج - الافتقار لتنمية كفايات الاختصاصيين الاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين بالمدارس بشكل عصري ومستدام.

د - وجود المدارس ذات الفترتين مما يترتب عليه تقليل الساعات التدريسية وعدم تفعيل حصص النشاط مما يزيد من التمييز والفجوات.

هـ - تعاني الفتيات بالبيئات الأكثر احتياجًا وتهميشًا من الحرمان من إتاحة فرص التعليم والتعلم وبخاصة في العصر الرقمي.

و - من الأسباب الرئيسية التي تسبب ظاهرة التسرب المدرسي الفقر والبحث عن فرص عمل للحد منه, وأيضًا الافتقار للبيئة المدرسية والتعليمة الجاذبة.

ز - يخرج العديد من الشباب في المرحلة العمرية المؤهلة للالتحاق بمدارس التعليم الثانوي خارج نطاق المدرسة, بسبب الفقر المعيشي وكذلك الأطفال ذوي الإعاقات.

ح - ما زال التعليم الفني في مصر يعاني الصورة الذهنية السلبية بدعوى أن منتسبيه من الطلاب ممن يعانون ضعف التحصيل الدراسي, وإن كان هناك بارقة أمل في التعليم الفني تتمثل في المدارس التكنولوجيا التطبيقية ، وإن كانت لا تتعدي نسبتها 2% من مدارس التعليم الفني.

3. تنمية كفايات المعلم/ة:

يعتبر المعلم/ة عنصرًا أساسيًا من عناصر العملية التعليمية , فهو الذي يُعد النشء للحياة وجودتها كونهم ثروة مستقبلية للوطن؛ لذا وجب إعداده بما يتسق مع الثورات المعرفية والعصر الرقمي وإعادة النظر في مهام المعلم بشكل عصري فهو: مربي- مفكر- باحث- مرشد- مقيم – متعلم... تأتي مقاربة تمكين المعلم/ة انطلاقًا من حقوقه الإنسانية الشاملة والمتكاملة وتمهينه لضمان كفاءته التعليمية والمعرفية والتنموية كونه فاعلاً تربويًّا وتنمويًّا -على رأس أولويات تنمية كفايات المعلم/ة , كذلك أهمية توافر البيئة الداعمة للمعلم/ة داخل المؤسسة التعليمية وأيضا خارجها وضرورة التركيز على علاقاته بأطراف المؤسسة التعليمية وعناصرها. إن تنمية كفايات المعلم/ة تسهم بشكل مباشر في توفير الحماية في البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم لدى الطلاب وهذا يتطلب:

النظر في أحوال المعلم/ة بهدف التشخيص والعلاج وبخاصة فيما يتعلق بالحماية في البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.
·توفير سبل الارتقاء بالمعلم/ة وتنميته مهنيًا واجتماعيًّا وفق معايير تضمن الارتقاء بأداء المعلم ولاسيما فيما يتعلق بالحماية في البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.

هناك بعض التحديات التي تواجه قيام المعلمين/ات برسالتهم على أكمل وجه وتتمثل في:

أ - تراجع أعداد المعلمين والمعلمات بسبب انخفاض معدل توظيف المعلمين والمعلمات عن مواكبة النمو الحادث في معدل الالتحاق بالمدارس فكل عام يلتحق 750 ألف تلميذ بالتعليم الابتدائي .

ب - ضعف التنسيق بين"وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني" و"كليات التربية" بشأن أعداد المعلمين اللازم توفيرهم في إطار تخصصات علمية محددة. وربما يؤدي هذا الوضع إلى قصور معدل توفير المعلمين والمعلمات في إطار تخصصات دراسية محددة كما في تخصصات الرياضيات والعلوم على مستوى التعليم الإعدادي.

ج - لم يتم التدريب الجيد والكاف على المناهج الدراسية الجديدة الجاري تطبيقها في الوقت الراهن في المستوى الأول من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الدراسي الثالث بالتعليم الابتدائي، وهو ما يتسبب في محدودية قدرتهم على تدريسها بشكل فعال.

د - التفاوت واسع النطاق في معدلات الطلاب إلى المعلمين عبر المحافظات المختلفة.

هـ - محدودية تدريب المعلمين/ات في الدورات التدريبية أثناء الخدمة بهدف الارتقاء بالمعارف والنهوض بالمهارات وبخاصة فيما يدور حول حماية البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.

و - مازال المعلمون/ات يقاومون التغيير وينحازون إلى أساليب تعليمية تتمركز حول المعلم وقائمة على التلقين والاستظهار على حساب الأساليب التعليمية التفاعلية والنشطة المتمركزة حول الطالب.

ز - ضعف رواتب المعلمين والمعلمات عن المعدلات الدولية، مما يؤثر على دافعية المعلمين والمعلمات وعدم الرضا الوظيفي، كما تفتح بابًا للدروس الخصوصية بشكل فج؛ لمواجهة ضيق ذات اليد والغلاء.

4 – هشاشة الشراكة المجتمعية وتقليص دور المجتمع المدني:

أ – الاحتراز والتوجس المبالغ فيه من متخذي القرار بمشاركة المجتمع المدني في العملية التعليمية بدعوى أن التعليم أمن قومي ومسؤولية الوزارات والهيئات المختصة.

ب_ محدودية الشراكات بين الوزارة والمجتمع المدني وبخاصة في حماية البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم .

ج – النظرة غير المنصفة للمجتمع المدني كونه مجرد ممولاً لبعض المشروعات التعليمية وليس شريكًا أصيلاً.

5 – التمويل:

يعتبر التمويل إشكالية كبيرة تقف حائلاً دون حماية البيئة المدرسية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم؛ لما تحتاجه البنية المدرسية من مساحات للأنشطة وبنية تكنولوجية رقمية, تنمية كفايات المعلم/ة وبخاصة في ظل عدم الالتزام بالنسبة المقررة للتعليم بالدستور المصري ورشد النفقة ولاسيما أثناء جائحة كوفيد19, إضافة للكثافة السكانية وزيادة عدد الملتحقين الجدد سنويًّا بالتعليم.

EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

ثالثًا - تفعيل التعلّم الاجتماعي والوجداني في العملية التعليمية كمدخل لتوفير بيئة مدرسية آمنة وتعزيز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم:

يمكن تفعيل التعلُّم الاجتماعي والوجداني، من خلال المناهج الدراسية وعبر أنشطتها المختلفة، وذلك في إطار نظام تعليمي منظومي يشمل كافة المراحل الدراسية، ويتناسب مع مختلف المستويات التعليمية. ويتطلب هذا التوجه تنمية قدرة المعلمين على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز التنمية الاجتماعية والوجدانية لدمج جميع المتعلمين، وذلك عن طريق التحسن المستمر في العملية التعليمية، وتوظيف الممارسات التدريسية والتربوية المستندة إلى الأدلة الإجرائية والنماذج التطبيقية التي تدمج التلاميذ بشكل نشط في المواقف التعليمية المختلفة، وتستهدف تطوير الكفايات الاجتماعية والوجدانية لديهم وتتيح لهم الفرص تعلّم متكافئة في المدارس والعائلات والمجتمعات المحلية والشراكات.

مما لاشك فيه أن توفير بيئة مدرسية آمنة وتعزيز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم تتداخل فيه عناصر كثيرة، يكون مناطها ومدخلها الحقيقي المتعلم نفسه، فإن لم يتوفر للمتعلم (الطالب) بيئة آمنة تشعره بذاته وتجعله يمضي في تحقيق أهدافه التعليمية التي تتمثل في المهارات الصلبة، وكذلك تنمية مهاراته الناعمة حيث يتخذ قرارات مسؤولة عن قناعة يؤمن بالمواطنة والمساوة بين الجنسين، وتقبل الاختلاف، والتسامح ونبذ العنف والتنمر- فستكون العواقب وخيمة حيث يسود العنف والتنمر، وأيضا يكون هناك التسرب المدرسي وبالتالي لن تتحقق المخرجات الاجتماعية والثقافية. ويبقى المعلم/ة حجر الزاوية في تعزيز القيم التربوية والأكاديمية وهذا يلزم معه تنمية كفاياته بشكل مستمر يتسق مع طبيعة مراحل نمو الطلاب وثقافتهم في ظل الثورات المعرفية والزمان الرقمي.

رابعًا - كيف يمكن للمدارس والمناطق التعليمية أن تطور بيئاتها التعليمية الآمنة؟

تتطلب السلامة المدرسية جهدًا واسع النطاق من قبل المجتمع بأكمله, بما في ذلك المديرين والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي؛ وذلك من خلال اعتماد نهج شامل لمعالجة السلامة المدرسية مع التركيز على الوقاية والتدخل والاستجابة.

يمكن للمدارس أن تزيد من سلامة وأمن بيئتها. ولمساعدتها في تطوير جهودها المتعلقة بالسلامة, فإنه لابد من صياغة سياسات لتطوير جوانب الحماية في البيئة المدرسية ؛ (Clapper ,2010)) وبحيث تهدف تلك السياسات إلى بناء أساس من المعلومات التي ستساعد المدارس والمناطق التعليمية في تطوير بيئات تعليمية آمنة ؛ ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

1-تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع والتواصل بين المدارس ومؤسسات المجتمع التي تعمل معًا لتعزيز واستدامة بيئات التعلم الآمنة . (Clapper ,2010))

2-إنشاء استراتيجيات الوقاية والتدخل على مستوى المدرسة, بهدف وضع مسألة منع العنف على مستوى المدرسة في سياقه الصحيح, وتحديد نهج لاختيار وإنشاء برامج وقائية فعالة. (Bradshaw,et al,2021))

3-التطوير المستمر للموظفين لتعزيز المدارس الآمنة, فتطوير الموظفين جزءًا لا يتجزأ من عملية التخطيط التعليمي.

4-ضمان جودة المرافق المدرسية والتقنيات الأمنية، لمساعدة المعلمين وأفراد المجتمع الآخرين على فهم العلاقة بين السلامة المدرسية والمرافق المدرسية، بما في ذلك التكنولوجيا. (Clapper, 2010)

5-تعزيز الشراكات بين المدارس وجهات إنفاذ القانون(الشرطة) ؛ فالشرطة المجتمعية لها علاقة قوية بفعالية المدرسة .

6-إنشاء روابط بين المدارس مع ومديرية الصحة ، ومؤسسات الصحة العقلية والنفسية والخدمة الاجتماعية، بما يمكن المدارس من تحسين قدرتها على خدمة جميع الطلاب من خلال - الربط مع مؤسسات الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية. يمكن لموظفي هذه المؤسسات من المساهمة في التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج الصحية الوقائية على مستوى المدرسة. كما يمكن لموارد تلك المؤسسات أن تعزز أداء المدارس على تقديم تدخلات شاملة ومبكرة ومكثفة. (Bradshaw,et al,2021)

7-تعزيز الشراكة والتعاون المستدام بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وتحديد طبيعة التعاون ونطاقه، واستكشاف العوائق التي تحول دون العمل بفعالية.

8-ضمان الحصول على الموارد المالية واستخدامها لتعزيز واستدامة بيئة تعليمية آمنة.

9-الاعتماد على الأبحاث المنشورة والمقابلات مع خبراء يعملون في قضايا السلامة المدرسية في المدينة أو المحافظة .

ومن نافلة القول، التأكيد بأنه لا يقتصر تحسين جودة مخرجات التعليم على النجاح الأكاديمي للطلاب فحسب، بل يتعلق أيضًا بتشكيل أجيال المستقبل من الأفراد المسؤولين والمطلعين الذين يمكنهم المساهمة بشكل إيجابي في المجتمع. وهذا مالا يتوافر إلا إذا كانت البيئة المدرسية تنعم بالثبات والاستقرار نتيجة للجهود المكثفة في حمايتها ووقايتها من الأخطار المحدقة بها .

وقد أشارت العديد من الدراسات((Bagapuro,2021 (Savolainen ,2023) إلى أن البيئة المدرسية الآمنة لها انعكاسات كبيرة وذا مغزى على مخرجات العملية التعليمية وذلك من خلال :

1-خلق بيئة تعليمية إيجابية وشاملة: إن خلق بيئة تعليمية إيجابية وشاملة أمر ضروري لتحسين جودة التعليم. فعندما يشعر الطلاب بالتقدير والاحترام، (Bagapuro,2021)) فمن المرجح أن يشاركوا في التعلم، ويشعروا بالتحفيز، ويحققوا أهدافهم الأكاديمية. لذلك، من المهم للمعلمين ومديري المدارس خلق جو داعم وترحيبي في الفصل الدراسي. وتتمثل إحدى طرق إنشاء بيئة تعليمية إيجابية وشاملة في تعزيز التنوع والشمول في الفصل الدراسي والبيئة المدرسية بوجه عام . يمكن للمعلمين الاحتفال بالثقافات والخلفيات المختلفة لطلابهم والتعرف عليها وتشجيعهم على التعلم من تجارب بعضهم البعض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعلمين تعديل خطط الدروس الخاصة بهم لتكون مستجيبة ثقافيًا وتوفر الفرص للطلاب لمشاركة وجهات نظرهم.

2-تخصيص خبرات التعلم لتلبية احتياجات الطلاب الفردية: يعد تخصيص تجارب التعلم لتلبية احتياجات الطلاب الفردية استراتيجية حاسمة لتحسين جودة التعليم. يتمتع كل طالب بأساليب تعلم ونقاط قوة وتحديات فريدة، كما أن توفير تجارب تعليمية مخصصة يمكن أن يساعده في تحقيق إمكاناته الكاملة. (Bradshaw,et al,2021)إحدى طرق تخصيص التعلم هي من خلال التعليم المتمايز. يتضمن هذا النهج إنشاء خطط وأنشطة دروس مختلفة بناءً على أسلوب التعلم لكل طالب ومستوى قدرته واهتماماته. ومن خلال توفير مجموعة متنوعة من الأنشطة، يمكن للمعلمين مساعدة الطلاب على المشاركة في عملية التعلم وبناء المهارات بالسرعة التي تناسبهم.

3-تطبيق التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتعزيز التعلم :

في العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. من الهواتف الذكية إلى أجهزة الكمبيوتر المحمولة، غيرت التكنولوجيا الطريقة التي نتواصل بها، ونعمل، وحتى نتعلم. في مجال التعليم، تتمتع التكنولوجيا بالقدرة على تعزيز تجربة التعلم للطلاب وتوفير فرص جديدة للمعلمين لإشراك طلابهم. (Bradshaw,et al,2021)يمكن أن يوفر تطبيق التكنولوجيا في الفصل الدراسي العديد من الفوائد. على سبيل المثال، يمكن للكتب المدرسية الرقمية والموارد عبر الإنترنت أن توفر للطلاب إمكانية الوصول إلى ثروة من المعلومات والمعرفة من أي مكان وفي أي وقت. يمكن للمنصات والتطبيقات عبر الإنترنت تقديم أنشطة تفاعلية وألعاب واختبارات يمكنها إشراك الطلاب وتعزيز التعلم النشط. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأدوات مؤتمرات الفيديو تمكين المعلمين من التواصل مع الخبراء والفصول الدراسية الأخرى حول العالم، مما يمنح الطلاب منظورًا أوسع حول مواضيع وثقافات مختلفة.

4-دمج التعلم القائم على المشاريع والأنشطة العملية:
يعد التعلم القائم على المشاريع والأنشطة العملية من الطرق الفعالة لتحسين جودة التعليم. تعمل هذه الأساليب على تعزيز التعلم النشط والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات بين الطلاب. في التعلم القائم على المشاريع، يعمل الطلاب على مشاريع طويلة الأجل تعالج مشاكل أو تحديات العالم الحقيقي. Bagapuro,2021)) يتطلب هذا النهج من الطلاب استخدام مهاراتهم الإبداعية والبحثية والتحليلية لتطوير حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة. كما يوفر التعلم القائم على المشاريع للطلاب فرصًا للتعاون والتواصل وتقديم أفكارهم للجمهور، مما يبني ثقتهم ومهارات الاتصال لديهم.
5-تطوير عمليات التقييم: تُعد عمليات التقييم أمرًا بالغ الأهمية لتحسين جودة التعليم. فهو يسمح للمعلمين بتحديد المجالات التي يتفوق فيها الطلاب والمجالات التي يحتاجون إلى التحسين فيها.
6-إعطاء الأولوية للصحة النفسية والرفاهية في التعليم:
في السنوات الأخيرة، كان هناك اعتراف متزايد بأهمية إعطاء الأولوية للصحة العقلية والرفاهية في التعليم. Bradshaw,et al,2021)) وهذا ليس مهمًا فقط لرفاهية الطلاب الفردية ولكن أيضًا لجودة التعليم الذي يتلقونه. من المرجح أن يكون لدى المدارس وأنظمة التعليم التي تعطي الأولوية للصحة العقلية والرفاهية طلابًا أكثر سعادة وصحة وأكثر تفاعلاً ومجهزين بشكل أفضل للنجاح أكاديميًا وفي الحياة.

خامسًا- الاستنتاجات:

يُعد وضع سياسات الحماية المدرسية والاهتمام بها أمرًا بالغ الأهمية لخلق بيئة مدرسية آمنة. ومن خلال وضع معيار السلوك التعاوني بين الجميع بالمدارس وخارجها، يمكن للسياسات المدرسية أن تعزز القيم المجتمعية، وتبني الاحترام بين الطلاب، وتمنع العنف، وتقلل مستوى الخطورة في حالة تعرضها للأزمات .

يمكن للمدارس، بل ينبغي لها، أن تتصرف بحزم في تنفيذ الإجراءات الوقائية. ويجب أن تتأكد المدرسة من أن لديها دورًا أخلاقيًا وتعليميًا في تطوير جودة مخرجات العملية التعليمية وذلك حينما تنعم البيئة المدرسية بالثبات والاستقرار نتيجة للجهود المكثفة في حمايتها ووقايتها من الأخطار المحدقة بها .

سادسًا - التوصيات:

تتمثل التوصيات في تبني سياسات تربوية حساسة للنوع الاجتماعي في تعزيز المخرجات الاجتماعية للعملية التعليمية، وتحقيق مجموعة من التوصيات تسهم في القضاء على العنف في البيئة المدرسية، والعمل على تضمين تلك التوصيات لتحقيق آلية الحماية وتعزز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم وتتمثل في:

1. تعزيز دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تطوير المنظومة التعليمية وتحقيق آليات الحماية وتعزيز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.
2. طرح لائحة النظام والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي للحوار المجتمعي وإعادة النظر فيما ورد بها من قصور.
3. ضرورة تمثيل ممثلين عن المجتمع المدني بمجالس الآباء قاعديًّا ومركزيًّا فهم من أصحاب المصلحة الأصلاء.
4. تبني مسارات مؤسسية واضحة المعالم في التعامل مع حالات العنف المدرسي بأنواعه المختلفة.
5. إعداد دليل للمعلم يعزز قيم المواطنة و التسامح والسلام, وقبول الاختلاف ونبذ العنف.
6. التركيز على البرامج والأنشطة المدرسية بشكل خاص التي تعمل على تنمية الذكاءات المتعلقة بالجوانب العاطفية والاجتماعية والتفاعلية, لما لهذه الذكاءات من تأثير على نضج شخصية الطالب وانفتاحه على الآخرين واكتساب روح التعاون والتآخي الجماعي, والتحلي بقيم التعاون والتعاطف والتسامح الإنساني.
7. وضع آليات للمساءلة ومتابعة وتقييم إجراءات تنفيذ آلية الحماية وتعزز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.
8. تضمين مفاهيم العنف والنوع الاجتماعي بشكل واضح ضمن اللوائح الداخلية للمدرسة مع التأكيد على خلق مساحات للتوعية بهذه المفاهيم.
9. التواصل مع المؤسسات المجتمعية لرعاية الطلاب الموهوبين.
10. التنمية المهنية للاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي لتحقيق آليات الحماية وتعزز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم بشكل مستدام.

11. مراعاة التحول الرقمي والتعليم الأخضر والابتكار من خلال البرامج والمناهج لدعم وحماية البيئة وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية.
12. العمل على التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي المرأة / الطفل / ذوي الإعاقة.
13. ربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل للتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة لمواجهة التحديات البيئية وقضايا تغيير المناخ والقضايا السكانية .
14. التوسع في مدارس التعليم والتدريب المزدوج .
15. تطوير المناهج التعليمية بما يضمن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية.
16. إنشاء مدارس جديدة وربطها بسوق العمل مثل الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة وطاقة الرياح.
17. التأكيد على نظم التنمية المهنية المستدامة للمعلمين/ات والتأكيد على مفهوم التعلم مدى الحياة.
18. الاعتماد على الجودة الشاملة في إدارة المدرسة مع وجود قيادات مستنيرة (حكومية – مجتمع مدني) داعمة لآليات الحماية وتعزز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.
19. تنمية كفايات المعلم/ة على استخدام أساليب عصرية في إدارة الصف وتحقيق آليات الحماية.
20. توسيع قاعدة مشاركة المجتمع المدني فيما يختص بالتعليم فهو قضية أمة ومجتمع بالدرجة الأولى.
21. مراجعة كافة القوانين واللوائح لدعم التعليم بصفة عامة ودعم لآليات الحماية وتعزز وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم بصفة خاصة.
22. التزام الحكومة بالنسبة المقررة لتمويل التعليم من الناتج القومي وفق ما ورد بالدستور والبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

23. التوسع في الأنشطة الطلابية وبخاصة للفتيات ورعاية الموهوبات.
24. مراعاة عوامل ووسائل الحماية والأمن والسلامة لذوي الإعاقة في البيئة المدرسية.
25. الشراكة والتشبيك بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني لدعم وتعزيز آليات الحماية وتحسين جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم.
26. تطوير أساليب التقييم/ التقويم لدعم وتعزيز قدرات الطلاب بحيث لا يقتصر على فرصة واحدة.

سابقًا - المراجع:

أ- المراجع العربية:

1. أحمد أوزي، كفايات التعليم والتعلم للقرن الحادي والعشرين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء2017.
2. وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي للوزارة ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.
3. المجلس القومي للطفولة والأمومة ، المجلس القومي للسكان، مشكلة التسرب من التعليم في مرحلة التعليم الأساسي في مصر ودور المجلس القومي للطفولة والأمومة 2021 .
4. مقال رأي، جوزيف مهاوني، وروجر فايسبرغ، المؤسسة التعاونية للتعلم الأكاديمي والاجتماعي والعاطفيCASEL، شيكاغو ، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية.

سابقًا - المراجع:

ب- المراجع الأجنبية:

1--The World Economic Forum, 2018

Bagapuro, Arnold (2021) Professional-2 characteristics and teaching competencies of Filipino teachers in China and Philippines: A comparative study, International Journal of .Research Studies in Education 10(6),64-76

Bradshaw, Catherine P., Jonathan Cohen,-3 Dorothy L. Espelage & Maury Nation (2021) Addressing School Safety Through Comprehensive School Climate Approaches, School Psychology Review, 50:2-3, 221-236

Clapper ,Timothy C. (2010) LEARNING-4 ENVIRONMENT, P A I L A L N E W S L E T T E , 3 .(2),1-6

Savolainen ,Timo (2023) A safe learning environment from the perspective of Laurea University of applied sciences safety, security and risk management students and staff, heliyon journal, 9(3),1-14